

التقرير العاشر المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس  
الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)

أولا - مقدمة

- ١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، وهو يغطي التطوّرات المستجدة فيما يتعلق بمسائل المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/87).
- ٢ - في ٢٦ آذار/مارس، قمتُ بزيارة إلى العراق وأجريتُ محادثات مع كل من رئيس الوزراء، حيدر العبادي؛ والرئيس، فؤاد معصوم؛ ورئيس مجلس النواب، سالم الجبوري؛ ووزير الخارجية، إبراهيم الجعفري. وقد شجّعتُ السلطات العراقية على بذل قصارى جهدها من أجل إحراز تقدّم ملموس فيما يتعلّق بمسألة الرعايا الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة.
- ٣ - وفي ٦ نيسان/أبريل، قام ممثلي الخاص للعراق بزيارة رسمية إلى الكويت والتقى برئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية، الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، الذي أكّد على استمرار الكويت في دعم ومساعدة الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وإجراء الإصلاحات، وأيضاً من أجل مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأشار الشيخ صباح خالد الحمد الصباح إلى أنّ ملف المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية لم يحرز تقدّمًا منذ فترة طويلة، وحثّ السلطات العراقية على أن تضاعف، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (البعثة)، جهودها وتحقّق نتائج في القريب العاجل. وأعاد ممثلي الخاص تأكيد التزام الأمم المتحدة بإيجاد حلّ لهذا الملف. وفي اليوم التالي، وفي بغداد، نقل ممثلي الخاص إلى السيد الجعفري، وإلى



مدير مكتب رئيس الوزراء العراقي، مهدي العلاق، رسالة حكومة الكويت التي تحث فيها على إحراز تقدّم بشأن ملف الرعايا الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة. وقد أقر السيّد الجعفري بتحسّن العلاقات بين البلدين، وأكد مجددا استعداد العراق للتعاون مع الكويت بشأن جميع المسائل العالقة.

٤ - وفي ٦ نيسان/أبريل، اجتمع نائب ممثلي الخاص مع وكيل وزارة الخارجية العراقية للشؤون القانونية والعلاقات متعددة الأطراف، عمر البرزنجي، وأشار إلى أنّ البعثة تبذل قصارى جهدها من أجل ضمان استمرار العلاقات القوية بين العراق والكويت.

## ثانيا - الأنشطة المضطلع بها مؤخرا فيما يتعلق بإعادة وعودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم أو إعادة رفاتهم

٥ - شاركت البعثة بصفة مراقب في الدورة الثانية والتسعين للجنة الفرعية التقنية التابعة للآلية الثلاثية الأطراف، التي عُقدت في الكويت في ٢٠ كانون الثاني/يناير. وأكّد الوفد العراقي مجددا التزامه بالملف، وكشف رسميا عن أنّ المسؤولية عن هذا الملف قد أُحيلت إلى وزارة الخارجية، وأنّ وزارة الدفاع العراقية سوف تتولى المسؤولية عن الجوانب التقنية منه. وأعاد الوفد أيضا التأكيد على الأهمية الثابتة للحملة الإعلامية التي تسعى، تحت عنوان "نداء إلى كل من عنده شهادة"، إلى تشجيع الشهود على التقدّم للإدلاء بشهاداتهم، ولا سيما في ضوء المعطيات الجديدة بهذا الشأن، وأفاد الوفد العراقي بأنّه يعمل على استكشاف إمكانية نشر إعلانات على القنوات التلفزيونية الفضائية من أجل الوصول إلى قطاع أوسع من الجمهور العراقي. وأبلغت اللجنة الدولية للصليب الأحمر المجتمعين في هذه الدورة بأنّ باحثها المحقّق قد شرع في إجراء مراجعة علمية معمّقة لكلّ المعلومات والجهود السابقة، وذلك على حدّ ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الحادي والأربعين للجنة الثلاثية الذي عقد في جنيف في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وكانت الكويت، في هذا الصدد، قد أمّدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بموجز للمعلومات المتوفرة. وتم تشجيع الأعضاء الآخرين في اللجنة الفرعية التقنية على النسج على هذا المنوال. وشدّد الوفد الكويتي على أنّ الجمع بين مختلف المنهجيات، كإقامة الاتصالات الوثيقة مع الشهود، والنظر في استعمال التكنولوجيات المبتكرة المناسبة لعمليات الحفر والسّبر، فضلا عن الاستعراض العلمي المتعمّق، من شأنه أن يزيد من فرص النجاح. ونظرا لأهمية موقع الخميسية بمحافظة ذي قار، العراق، كواحد من أماكن الدفن المحتملة، اتفق الأعضاء على القيام باستعراض لكل الأعمال المنفذة حتى الآن وأيضا على إجراء ما يلزم من الزيارات

الميدانية للتأكد من الحقائق على أرض الواقع، وذلك بغية التوصل إلى فهم مشترك للتقدم في عمليات الحفر.

٦ - وفي ١ شباط/فبراير، التقى نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية، في سياق الاضطلاع بمسؤولياته بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، بنائب رئيس الدائرة القانونية بوزارة الخارجية العراقية، سلوان رشيد. وقد رحب نائب ممثلي الخاص بقرار حكومة العراق نقل شؤون الملف إلى وزارتي الخارجية والدفاع، وشدد على أهمية الإسراع بإكمال عملية النقل. كما يضمن الاستمرار والتواصل في الأعمال الجارية. وأشار السيد رشيد إلى أن القرار القاضي بنقل جميع الموظفين الذين تعاملوا مع الملف إلى وزارة الدفاع من شأنه أن يحقق الاحتفاظ بالخبرات، وقدّم تطمينات بأن حكومة العراق سوف تواصل بذل كل الجهود من أجل إحراز تقدّم بهذا الشأن. وفي ١ آذار/مارس تم الانتهاء من عملية نقل الملف.

٧ - وفي وقت لاحق، صدر في ١٣ آذار/مارس، الأمر الوزاري رقم ٢٥٤ الذي ينص على إنشاء لجنة فرعية لمتابعة أعمال الآلية الثلاثية. ويتولى رئاسة هذه اللجنة الفرعية الأمين العام لمكتب المستشار العام بوزارة الدفاع، الفريق أول حازم قاسم مجيد الذي يشغل أيضا منصب رئيس الوفد العراقي لدى اللجنة الفرعية التقنية. وتضمّ اللجنة الفرعية في صفوفها أيضا ثلاثة أعضاء وخبيرا في الطب الشرعي.

٨ - وفي ١٦ آذار/مارس، أوفدت وزارة الدفاع العراقية بعثةً للحفر في موقع الرضوانية بمحافظة بغداد، وذلك على إثر تلقيها لمعلومات من أحد الشهود. وبطلب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، توقّفت أنشطة الحفر لإجراء المزيد من المناقشات حول الاستخدام الأمثل لعمليات الحفر وللتأكد من الالتزام بالبروتوكولات المعترف بها. واقترح الوفد الكويتي، خلال الدورة الثالثة والتسعين للجنة الفرعية التقنية، التي عُقدت في ٢٣ آذار/مارس في الكويت بحضور البعثة بصفة مراقب، أن يكون الشاهد المعني حاضرا في عمليات الحفر. وقد لاقى هذا المقترح قبولا حسنا لدى الوفد العراقي.

٩ - وفي ٢١ آذار/مارس، تم إيفاد بعثة ميدانية إلى المنطقة المحاذية للحدود بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وشارك في هذه البعثة ممثلون من العراق والكويت وأيضا من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وكان برفقة الوفد العراقي إلى الكويت شاهدٌ يقول بأنه على دراية بموقع الدفن. بيد أنه، وللأسف، لم يتسنّ تحديد الموقع رغم كل الجهود التي بُذلت ورغم ما أبداه الشاهد من استعداد. وفي ٢٢ آذار/مارس، وخلال جلسة عقدها الفريق العامل الاستشاري الفرعي التابع للجنة الفرعية التقنية، وحضرها البعثة بصفة مراقب، اقترح الوفد العراقي مراجعة محفوظاته الخاصة في محاولة لتحديد الموقع.

١٠ - وفي الدورة الثالثة والتسعين للجنة الفرعية التقنية، شدّد الوفد العراقي، بقيادة الفريق أول مجيد، على التزام وزارة الدفاع العراقية وتعهّدها بالملف نظرا لما له من تبعات إنسانية. ونقل الوفد رسالةً من وزير الدفاع العراقي، خالد العبيدي، مفادها أنّ الملف قد حظي، في ظل قيادته، بالأولوية، وأنّ حكومة العراق ستبذل كل ما في وسعها من أجل الحصول على نتائج ملموسة. وقد أشاد الوفد الكويتي بتجدّد نشاط الجهود العراقية بشأن هذا الملف، وأعرب عن ترحيبه بالأعمال المنفّذة حتى الآن مع التشجيع على تواصلها. واتفق كلّ الأعضاء على ضرورة إجراء مراجعة في موقع الخميسية وذلك تمشياً مع ما تم تنفيذه في الفترة السابقة. وأبرز الوفد العراقي الصعوبات التي يطرحها حجم الموقع وطبيعته الجغرافية، مشيراً إلى ضرورة إعادة تقييم المعلومات التي تم جمعها ومصادر هذه المعلومات. وأكدّ الوفد مجدداً التزامه بتنظيم بعثة استطلاعية إلى موقع الخميسية في الفترة القادمة يشارك فيها خبير الطب الشرعي التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر وخبراء من وزارة الدفاع العراقية.

١١ - وفي هذه الدورة أيضاً، أجرى الأعضاء استعراضاً لعدد من الشهود الذين تم إشراكهم في المساعدة على تحديد مواقع الدفن المحتملة. وذكر الوفد العراقي أنّ وزارة الدفاع ستتابع، بالتنسيق مع الكيانات الحكومية الأخرى ذات الصلة، العمل مع الشهود من أجل جمع معلومات إضافية تُمكن الآلية من بلوغ نتائج ملموسة أكثر. وفيما يتعلق بجملة "نداء إلى كلّ من عنده شهادة"، أكّدّ الوفد أنّ حكومة العراق ستنشر اعتباراً من تاريخ انعقاد الدورة الثانية والتسعين للجنة الفرعية التقنية (٢٠ كانون الثاني/يناير) إعلانات كل ثلاثة أشهر. وستمنح وزارة الدفاع دعمها لهذا الإجراء عبر إتاحة رقم هاتف مديرية حقوق الإنسان التابعة لها، وكذلك عن طريق استخدام المنافذ الإعلامية التابعة للوزارة في نشر جميع إعلاناتها العامة. وتم أيضاً إبلاغ أعضاء الآلية بأنّ المراجعة العلمية المعمّقة قد بلغت مرحلة جمع البيانات اللازمة للبحث. وقد قام الباحث المحقّق التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارات أولية إلى اللجنة الوطنية الكويتية المعنية بشؤون المفقودين وأسرى الحرب وإلى وزارة الدفاع العراقية، حيث أكّد له الجانبان تعاونهما واستعدادهما لتوفير سبل الاطلاع دون عراقيل على المحفوظات المتوفّرة.

١٢ - وفي ٣ نيسان/أبريل، اجتمع نائب ممثلي الخاص مع رئيسة وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية في بغداد، كاتارينا ريتز، من أجل مناقشة سُبُل المضي قدماً في تناول هذا الملف. وفي ٤ نيسان/أبريل، ناقش نائب ممثلي الخاص التطورات الرئيسية بشأن ملف المفقودين الكويتيين مع الفريق أول مجيد الذي قدّم عرضاً للأنشطة التي اضطلعت بها الوزارة حتى الآن، بما في ذلك المتابعة مع الشهود واستحداث خطة عمل لعام ٢٠١٦، وقدّم تأكيدات بشأن

العناية الحريصة التي تُوليها حكومة العراق إلى هذا الملف. وأعاد نائب ممثلي الخاص التأكيد على أهمية هذه المسألة من الناحيتين الإنسانية والسياسية، وشدد على أن إحراز تقدّم في الملف من شأنه أن يُسهم في زيادة تمتين العلاقات بين العراق والكويت.

١٣ - وفي اجتماع عُقد في الكويت في ٦ نيسان/أبريل مع ممثلي الخاص، أعرب رئيس اللجنة الوطنية الكويتية المعنية بشؤون المفقودين وأسرى الحرب، إبراهيم الشاهين، وأعضاء آخرون في اللجنة عن ترحيبهم بما اتخذته حكومة العراق مؤخراً من إجراءات لنقل المسؤولية عن الجوانب التقنية للملف إلى وزارة الدفاع. وأكد السيد الشاهين مجدداً على أهمية التواصل مع الشهود المحتملين، في داخل العراق وخارجه، وذلك من أجل الحصول على معلومات أكثر مصداقية والتوصّل أيضاً إلى وضع خطة العمل لعام ٢٠١٦ في صيغتها النهائية. وقال ممثلي الخاص أنه يتفق في الرأي بأن الاستمرارية والالتزام الطويل الأجل ضروريان للدفع قُدماً بالملف، وأعرب عن استعداد البعثة لمساعدة حكومة العراق في متابعة العمل مع الشهود.

### ثالثاً - الأنشطة المنفذة مؤخراً فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية

١٤ - لم تشهد فترة الإبلاغ أي تقدّم فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية، بما في ذلك دعوة اللجنة المشتركة المعنية بالممتلكات، التي لم تعقد منذ شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤، إلى الانعقاد مجدداً. وقد أكد السيد رشيد، في لقائه مع نائب ممثلي الخاص، على أن الملف يظلّ مع وزارة الخارجية وعلى أن جهوداً جديدة ستُبذل من أجل إعادة تنشيط عمليات البحث. وأعرب أيضاً عن ترحيبه بما قد يُقدّمه الشركاء من مقترحات وتوصيات تفضي إلى تحقيق نتائج.

١٥ - وفي ٦ نيسان/أبريل، أحاط السيد البرزنجي علماً بمقتراح نائب ممثلي الخاص الداعي إلى إجراء بحث في محفوظات الوزارات العراقية من أجل محاولة العثور على المحفوظات الوطنية الكويتية.

### رابعاً - الملاحظات

١٦ - أُرحّب بالعلاقات الثنائية القوية القائمة بين العراق والكويت. وأثني بالأخص على ما تُقدّمه حكومة الكويت من دعم متواصل إلى العراق في جهوده من أجل تحقيق الاستقرار، مما يدلّ على تضامنها في هذه الأوقات العصيبة. وإنني أشجّع البلدين على استخدام الآلية الثلاثية في التعاون الوثيق على معالجة ملف المفقودين من الرعايا

الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة وذلك من أجل التوصل إلى إحراز مزيد من النتائج الملموسة فيما يتعلق بهذه المسألة الإنسانية.

١٧ - وأحث حكومة العراق على تحقيق نتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن بشأن ملف المفقودين الكويتيين. وإنني أشعر بالارتياح إزاء التزام وزير الدفاع بهذا الملف، مثلما يتبين من الأنشطة الأخيرة المنفذة منذ عملية النقل؛ وأدعو الحكومة إلى وضع خطة العمل لعام ٢٠١٦ في صيغتها النهائية وإطلاع أعضاء الآلية الثلاثية عليها في اجتماعهم المقبل، حسب الاتفاق.

١٨ - وإنني أشيد بما يبداه أعضاء الآلية الثلاثية ورئيسها ولجنة الصليب الأحمر الدولية من مشاركة في العمل معاً، السنة تلو الأخرى، من أجل العثور على رفات المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، والتوصل إلى إنهاء معاناة أسرهم. وإنني أرحب بسير تقدم الأعمال المتعلقة بإجراء مراجعة علمية معمّقة، وأتني على العراق والكويت لمنحهما ضمانات بشأن تيسير الاطلاع على المحفوظات الخاصة بكل منهما. كما أرحب بما تم التوصل إليه في الاجتماع الأخير للجنة الفنية الفرعية من اتّفاقات بشأن استعراض جميع الأعمال التي أنجزت في موقع الخميسية ومواصلة الاتصال بالشهود من أجل الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً وتحديد مواقع الدفن المحتملة. وعلى الرغم من طبيعة هذا التحدي، فيأتي لا أزال أمل في أن يدفع هذا النهج والشامل والكلي بالملف إلى الأمام.

١٩ - وفي ضوء تحدد نشاط الجهود المتعلقة بملف المفقودين الكويتيين، أدعو حكومة العراق إلى ضمان الأخذ بالوسائل الأكثر نجاعة وفعالية من أجل معالجة الجمود الحالي فيما يتعلق بالمتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية. وأشجع بقوة حكومتي العراق والكويت على الدعوة إلى انعقاد اللجنة المشتركة المعنية بالمتلكات مرة كل ستة أشهر، حسب الاتفاق.

٢٠ - وأؤكد على التزام البعثة وممثلي الخاص ونائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية بمواصلة تعزيز ودعم وتيسير الجهود التي تبذلها حكومة العراق حتى يعود إلى الكويت كلُّ المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو تُعاد رفاتهم، وحتى تعود المتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات الوطنية.